

Distr.: General
14 February 2023
Arabic
Original: English

الجمعية العامة مجلس الأمن



مجلس الأمن
السنة الثامنة والسبعون

الجمعية العامة
الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة
البند 5 من جدول الأعمال
الأعمال الإسرائيلية غير القانونية في القدس الشرقية المحتلة
وبقية الأرض الفلسطينية المحتلة

رسائل متطابقة مؤرخة 13 شباط/فبراير 2023 موجهة إلى الأمين العام ورئيس الجمعية العامة ورئيسة مجلس الأمن من المراقب الدائم لدولة فلسطين لدى الأمم المتحدة

ضرباً بالقانون الدولي عرض الحائط وتجاهلاً للنداءات الدولية المتكررة من أجل الاحترام، تمضي إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، قُدماً بمحاولاتها غير القانونية والمدمرة لفرض أمر واقع في فلسطين المحتلة من خلال تكثيف إجراءاتها غير القانونية المتمثلة في الاستعمار والضم والعقاب الجماعي.

ففي 12 شباط/فبراير، قررت الحكومة الإسرائيلية "تقنين أوضاع" تسع بؤر استيطانية أقامتها جماعات متطرفة من المستوطنين اليهود على أراض تم الاستيلاء عليها عنوة وبشكل غير قانوني من الفلسطينيين. كما قررت ربط عشرات البؤر الاستيطانية غير القانونية الأخرى بالبنى التحتية الإسرائيلية، كالمياه والكهرباء. وترافق مع هذه القرارات الإعلان عن خطط لبناء 10 000 وحدة سكنية أخرى في مستوطنات أنشأتها إسرائيل بالفعل بشكل غير قانوني في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية.

وهذه القرارات غير القانونية يتباهى بها علناً رئيس الوزراء بنيامين نتانياهو والسياسيون اليمينيون المتطرفون في حكومته، الذين يتفخرون بنواياهم لتوسيع هذا الاحتلال غير القانوني وترسيخه ومعاقبة الشعب الفلسطيني بشكل جماعي من خلال هذه التدابير العقابية رداً على أعمال عنف وقعت مؤخراً.

وعلاوة على ذلك، فإن هذه القرارات وما يصاحبها من تصريحات يدلي بها المسؤولون الإسرائيليون هي دليل آخر على سياسة إسرائيلية متعمدة تهدف إلى استعمار وضم الأرض الفلسطينية، في انتهاك خطير للقانون الدولي، بما يعني أنها تشكل جرائم حرب، وفي ازدياد مباشر للمجتمع الدولي، ولا سيما مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، الذي طالب مراراً وتكراراً بوقف الأنشطة الاستيطانية الإسرائيلية وعكس مسارها ووضع نهاية لهذه الإجراءات التي تعرض للخطر حل الدولتين وفق حدود عام 1967. وكان آخر ما صدر عن مجلس الأمن من إعلانات في هذا الشأن، وهو القرار 2334 (2016)، لا لبس فيه في هذا الصدد.



وفي القرار 2334 (2016)، أكد المجلس من جديد، في جملة أمور، أن "إنشاء إسرائيل للمستوطنات في الأرض الفلسطينية المحتلة منذ عام 1967، بما فيها القدس الشرقية، ليس له أي شرعية قانونية ويشكل انتهاكا صارخا بموجب القانون الدولي وعقبة كبرى أمام تحقيق حل الدولتين وإحلال السلام العادل والدائم والشامل"، وكرر "مطالبته إسرائيل بأن توقف فوراً وعلى نحو كامل جميع الأنشطة الاستيطانية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وأن تحترم جميع التزاماتها القانونية في هذا الصدد احتراماً كاملاً".

وعلاوة على ذلك، أدان المجلس "جميع التدابير الرامية إلى تغيير التكوين الديمغرافي وطابع ووضع الأرض الفلسطينية المحتلة منذ عام 1967 بما فيها القدس الشرقية، والتي تشمل إلى جانب تدابير أخرى بناء المستوطنات وتوسيعها ونقل المستوطنين الإسرائيليين ومصادرة الأراضي وهدم المنازل وتشريد المدنيين الفلسطينيين، في انتهاك للقانون الدولي والإنساني والقرارات ذات الصلة"، وأشار بشكل محدد إلى الالتزام الذي تقضي به خريطة الطريق التي وضعتها المجموعة الرباعية، والتي أقرها المجلس في قراره 1515 (2003)، "بأن تقوم إسرائيل بتجميد جميع الأنشطة الاستيطانية، بما في ذلك 'النمو الطبيعي'، وبتفكيك جميع البؤر الاستيطانية التي أقيمت منذ آذار/مارس 2001".

وتواصل إسرائيل أيضاً، في إطار إجراءاتها المتصلة صراحةً بمشروعها الاستيطاني الاستعماري غير القانوني، تدمير منازل الفلسطينيين وغيرها من البنى المدنية، بحجة أنها تقتصر على ترخيص صادرة عن الاحتلال لها وكإجراء عقابي. وهذه الإجراءات، التي تحرم الأسر الفلسطينية من المأوى والأمن الإنساني اللذين لا يمكن أن يوفرهما إلا منزل، لتجعلها بلا مأوى وتشردا قسراً، تشكل انتهاكات صارخة لأحكام اتفاقية جنيف الرابعة التي تحظر سلب ونهب الممتلكات المدنية والنقل القسري للسكان الخاضعين للاحتلال. وعلاوة على ذلك، فإن أعمال نزع الملكية هذه تنتهك حقها الإنساني في سكن لائق.

والمفارقة القاسية هي أن إسرائيل تقوم قسراً بتشريد الأسر الفلسطينية الأصلية، واحدة تلو الأخرى، وتجريدها من ممتلكاتها، في نفس الوقت الذي تقوم فيه ببناء عشرات الآلاف من الوحدات السكنية للمستوطنين الإسرائيليين الذين تواصل نقلهم بشكل غير قانوني إلى الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، بهدف مباشر هو إحداث تغيير قسري ومصطنع للتكوين الديمغرافي وطابع ووضع الأرض. وهذه الأعمال تشكل خروقات جسيمة للقانون الدولي الإنساني وانتهاكات جسيمة للقانون الدولي لحقوق الإنسان، إذ أنه من الواضح أن هذه السياسات غير القانونية تُتبع لمنح امتيازات لليهود الإسرائيليين وتحقيق منافع لهم، بينما تميز عمداً ضد الفلسطينيين وتلحق الضرر بهم، مما يشكل مثالا آخر على الفصل العنصري الذي تمارسه إسرائيل منذ عقود ضد الشعب الفلسطيني.

وفي هذا الصدد، دعا المقررون الخاصون للأمم المتحدة اليوم إلى اتخاذ إجراءات دولية لوقف هدم إسرائيل المنهجي لمنازل الفلسطينيين وتشريد وطرد المدنيين الفلسطينيين، محذرين من أن إسرائيل هدمت في كانون الثاني/يناير 2023 وحده 132 عقارا فلسطينيا في 38 تجمعاً سكانياً، بما في ذلك 34 منزلاً و 15 مبنى موله المانحون. وأكدوا على عدم قانونية وأخطار هذه الممارسة المنهجية المستمرة، التي تشتت حداثتها بوجه خاص في القدس الشرقية المحتلة، حيث تتعرض مئات العائلات لخطر فقدان منازلها، وشددوا على أن "الهجمات المباشرة على منازل الفلسطينيين ومدارسهم وسبل عيشهم ومصادر المياه الخاصة بهم ليست سوى محاولات تقوم بها إسرائيل لتقييد حق الفلسطينيين في تقرير المصير وتهديد وجودهم ذاته".

ويؤسفني في هذا المقام أن أبلغكم بأن حياة المدنيين الفلسطينيين تظل معرضة للخطر بسبب هذا الاحتلال الاستعماري العنصري غير القانوني، وأن عدد الضحايا، بمن فيهم الأطفال، أخذ في الارتفاع مع استمرار إسرائيل في اعتداءاتها العنيفة على الشعب الفلسطيني. وقد وقعت خسائر بشرية منذ رسالتي الأخيرة إليكم، منها ما يلي:

قُتل أمير إيهاب البسطامي، البالغ من العمر 21 عاماً، اليوم في غارة عسكرية إسرائيلية على نابلس. وأصيب سبعة فلسطينيين آخرين بجروح على يد قوات الاحتلال الإسرائيلية، التي استهدفت أيضاً موظفين طبيين تابعين لجمعية الهلال الأحمر الفلسطيني كانوا يحاولون إسعاف الجرحى.

وفي 12 شباط/فبراير، قُتل صبي فلسطيني يبلغ من العمر 14 عاماً، هو قصي رضوان واكد، في غارة إسرائيلية على جنين. وقد توفي الصبي بعد أن أطلق جنود إسرائيليون الرصاص على بطنه.

وفي 11 شباط/فبراير، قُتل شاب فلسطيني، هو متقال سليمان ريان، البالغ من العمر 27 عاماً، بعد أن أطلق مستوطنون إسرائيليون النار على رأسه من بؤرة استيطانية غير قانونية بالقرب من بلدة سلفيت، وهو ضحية أخرى للعنف الذي يمارسه المستوطنون الإسرائيليون، الذين تواصل السلطة القائمة بالاحتلال تسليحهم وجوبون الأرض الفلسطينية المحتلة كعصابات وميليشيات ترهب الشعب الفلسطيني.

وهذه الحالة الخطيرة تتطلب اتخاذ إجراءات فورية من جانب المجتمع الدولي. ولا غنى عن اتخاذ إجراءات لاحترام الالتزامات القانونية، بما في ذلك الالتزامات المنصوص عليها في اتفاقيات جنيف، بما في ذلك لضمان حماية الشعب الفلسطيني. ويجب بذل جهود جادة وفورية لتنفيذ جميع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة من أجل وقف الاعتداءات الإسرائيلية على الشعب الفلسطيني، بما في ذلك جميع تدابير استعمار وضم الأرض الفلسطينية، ومن أجل إنقاذ احتمالات التوصل إلى حل عادل وسلمي.

ومن واجب مجلس الأمن أن يتصرف وفقاً لولايته، المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة، من أجل صون السلام والأمن الدوليين. ويجب على المجلس أن يتكلم بصوت واحد ليعبث برسالة واضحة وحازمة إلى إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، مفادها أنه لن يتم التسامح مع انتهاكاتها الجسيمة، وأنه يجب عليها أن توقف فوراً جميع السياسات والتدابير غير القانونية، وأنها ستواجه المساءلة عن أزمائها الصارخ للقانون الدولي والمجتمع الدولي.

وإذ نشدد على الحاجة الملحة إلى المساءلة من أجل معالجة هذا الوضع الكئيب وغير القانوني، فإننا نكرر البيان الذي أدلى به اليوم المقررون الخاصون، وأكدوا فيه ما يلي: "نعرب عن الأسف لأن الإفلات من العقاب هو السائد، لا سيما بالنسبة لانتهاكات حقوق الإنسان وجرائم الحرب المحتملة التي ترتكبها السلطة القائمة بالاحتلال. ولقد حان الوقت لكي تحدد هيئات القضاء الدولية طبيعة الاحتلال الإسرائيلي وتسعى لتحقيق العدالة والمساءلة عن جميع الجرائم المرتكبة في الأرض الفلسطينية المحتلة".

وندعو مجلس الأمن إلى التصرف الآن وإلى السعي، كما التزم مراراً بذلك، لإيجاد جميع الوسائل والتدابير العملية لتنفيذ قراراته، بما في ذلك القرار 2334 (2016)، وندعو أيضاً جميع الدول المحبة للسلام والعدالة إلى احترام التزاماتها بموجب القانون الدولي ومسؤولياتها تجاه قضية فلسطين في هذه اللحظة الحاسمة.

وتأتي هذه الرسالة عطفاً على الرسائل السابقة البالغ عددها 778 رسالة، التي وجهناها بشأن الظلم المستمر الذي تعرض له الشعب الفلسطيني على مر التاريخ والجرائم التي ترتكبها إسرائيل، السلطة القائمة

بالاحتلال، في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، التي هي أرض دولة فلسطين. وتشكل هذه الرسائل المؤرخة من 29 أيلول/سبتمبر 2000 (A/55/432-S/2000/921) إلى 6 شباط/فبراير 2023 (A/ES-10/926-S/2023/89) سجلاً أساسياً للجرائم التي ترتكبها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، ضد الشعب الفلسطيني منذ أيلول/سبتمبر 2000. ويجب أن تُحاسب إسرائيل على جميع جرائم الحرب هذه وعلى أعمال إرهاب الدولة والانتهاكات المنهجية لحقوق الإنسان التي تُرتكب بحق الشعب الفلسطيني، وأن يُقدّم الجناة إلى العدالة.

وأرجو ممتناً تعميم هذه الرسالة باعتبارها وثيقة من وثائق الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة، في إطار البند 5 من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) رياض منصور

الوزير

المراقب الدائم
